جمهورية العراق / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية / الدراسة الصباحية

استراتيجية ادارة المخاطر المالية في المصارف التجارية

بحث تقدم به الطالبان

(ماجد حميد ضايع – ملاك محمد اطعيم)

الى قسم العلوم المالية – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية

والمصرفية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية

إشراف الاستاذة

م . م . آلاء ميران حسين

1438هـ

2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقل أعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))

صدق الله العلي العظيم

الاهـــــداء

أهدي ثمره جهدي المتواضع
الى من رفعتني بدعواتها
ودعمها في كل خطوه من خطوات الحياه
الى من حملتني وهنا على وهنا
الى من غمرتني بحبها وحنانها
الى من انارت دربي بصلواتها الى من ربتني على حب العلم الى من كانت رمزا للعطاء الى اغلى مافي هذا الوجود امي الغاليه اطال الله في عمرها

الى من علمني معنى الكفاح الى من زرع في نفسي قوه الاراده الى من تعب من اجلي الى رمز التضحيه ومثال الصمود الى ابي العزيز اطال الله في عمره

الى اخوتي الاعزاء الذين قدمو لي المساعده الى اهلي جميعا واصدقائي وكل من له الحق علي الى شهدائنا الابرار والمجاهدين الاحرار الى اساتذتي وزملائي الكرام اهدي اليهم ثمره جهدي المتواضع.....

شكروتقـــدير

الحـمد لله والشـكر لـه بمـا من علينا بـه من نعمـه
والصلاه والسلام على خير خلقه الامـين محمد
وعلى ألـه الاطهـار وأصحابـه الغـر الميامين .

أتقدم بجزيــل الشكـر والتقـدير والامتنـــان
الـى استاذتي (الاء ميران حسين) على مابـذلته من جهـد
ووقـت لغرض الاشـراف على بحثي ومتابعتها لـي بأرائـها
القيمـه وأفكـــارها الجميلـه فجـزاها الله خيـر الجــزاء.

كما اتقـدم بخالـص الشكــر والتقديـر الـى جميــع الاساتذه
المحترمين في((كليه الاداره والاقتصاد /جامعه القادسيه)

واخيـرا
أشكر جميع اصدقائي
الذين لم يبخلو علي بجهد أومعلومه.

المستخلص

تركز هذا البحث اهتمامه بكيفيه اداره المخاطر الماليه المصرفيه والتحكم فيها والقاء الضوء على وضوع الاداره المخاطر من خلال عرض لاهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي ثم نستعرض الدور الاساسي لاداره المخاطر الماليه واهميتها للمصارف ونقوم بطرح السياسات لاداره المخاطر الماليه واخيرا تم هذا البحث بدراسه تحليليه لاداره المخاطر الماليه حيث تتمثل عينه البحث في مصرف من مصارف التجاريه (مصرف بابل التجاري)

الموضوع	رقم الصفحه
الايه القرانيه	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص الدراسه	د
فهرست المحتويات	هـ
فهرست الجداول	ز

الفصل الاول : منهجيه البحث الدراسات السابقه

المقدمه	1
مشكله البحث	2
اهميه البحث	2
اهداف البحث	2
فرضيات البحث	3
دراسات سابقه	5-4

الفصل الثاني: الاطار النضري

المبحث الاول دراسه تحليليه لاداره المخاطر الماليه	6
مفهوم اداره المخاطر	6
نشات وتطور الخطر في البيئه المصرفيه	6
المخاطر الضمن البيئه المصرفيه	7
مخاطر انتمائيه	7
مخاطر السيوله	8
مخاطر التشغيل	9
مخاطر اسعار الفائده	9
مخاطر السوق	10
مخاطر الصرف الاجمالي	10

مخاطر القدره على الوفاء بالالتزامات	11-10
المبحث الثاني: سياسات اداره المخاطر الماليه في المصارف التجاريه	12
مفهوم اداره المخاطر في المصارف التجاريه	12
الاهداف الاستراتيجيه لاداره المخاطر في المصارف	13
تطبيق الساسات اداره الاخطار على المخاطر في المصارف	15
سياسات افتراض الخطر	16
سياسات تخفيف الخطر	16
تحويل الخسائر المترتبه على تحقيق الخطر	17
سياسه تجنب الخطر	18
سياسه التحكم في الخطر	18
سياسه التحمل الخطر	19
سياسه تحويل الخطر	20

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

نبذه مختصره عن تاسيس مصرف بابل واهدافه	21
اهداف المصرف	22
تحليل المالي	24-23

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول : الاستنتاجات	25
المبحث الثاني: التوصيات	26
المصادر	27

فهرست جداول البحث

جدول رقم (1) بيانات مصرف بابل	22
جدول رقم(2) النسب والمؤشرات بعد التحليل	23

المقدمـه

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على اشرف الخلق اجمعين نبينا محمد صلى الله عليه واله وسلم وعلى اصحابه المنتجبين الى يوم الدين

واما بعد حيث تشكل مصارف للبنيه اساس ومهمه في بناء الاقتصاد الوطني في أي دوله اذ ان القطاع المصرفي له دور كبير لايمكن تجاهله في عمليه التطور الاقتصادي حيث ان يعتبر الاداره التي من خلالها تطبق الدوله نضامها النقدي وسياستها الماليه ويعطي القطاع المصرفي مؤشرا رئيسيا على حيوبه الوضع الاقتصادي في تلك الدوله

وان مفهوم المخاطر ليس جديدا على المؤسسات الماليه وبالخصوص المصارف حيث تهدف اداره الاخطار للوصول الى تغطيه الاخطار التي تواجه المصارف والموسسات الماليه باقل تكلفه ممكنه وبذلك فان اداره الخطر يقصد بها التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحيه والتقليل من حجم الخسائر المتوقعه من ناحيه اخرى وذلك باقل تكلفه ممكنه

فان السياسات اداره المخاطر تعد اساسا لاستراتيجيات اتخاذ القرار في المنشات الماليه والمصارف حيث ان الاستخدام الامثل للسياسات اداره المخاطر لايحقق اعلى مغدلات للارباح فحسب بل ايضا يحقق اعلى معدلات الامان

لتحقيق الاهداف المنشوده سيقسم البحث الى اربعه فصول:

الفصل الاول/ منهجيه البحث والدراسات السابقه
الفصل الثاني / ليتناول الاطار النضري لموضوع اداره المخاطر الماليه في المصارف التجاريه
الفصل الثالث/ ليتناول الجانب العملي المتمثل في مناقشه نتائج اختبار الفرضيات
الفصل الرابع / تناول النتائج والتوصيات وفي الختام نورد القوائم مصادر البحث

المبحث الاول

اولا : منهجيه البحث

ان اهم المشاكل التي واجهتها المصارف الاسلاميه في السنوات الاخيره ركزت في الحصول والمحافضه على راس المال الكافي وهو يتكون بصوره رئيسيه من الاسهم والاحتياطات والارباح المحتجزه وراس المال المصرف يلعب دورا هاما وحيويا في دعم واستمرار العمليات التشغيليه للمصرف وهو في المقام الاول يوفر الدرع الواقي مقابل المخاطر من خلال امتصاص ايه خسائر تشغيليه او تمويليه لحين ان تتمكن اداره المصرف من استيعاب هذه الخسائر ثم اعاده بناء ربحيه المصرف من جديد

ثانيا: اهميه المصرف

ترجع اهميه البحث الى مايشهده العالم في السنوات الاخيره من تحولات اقتصاديه كبيره ويجب على المصارف مواكبه هذه التحولات الاقتصاديه بدلا من المخاوف من مواجهه المنافسه غير المتكافئه في صناعه الخدمات المصرفيه بين الدول المتقدمه والدول الناميه ومن هولاء المتعاملين معها والاقتصاد القومي من ناحيه

اهداف البحث : يهدف البحث الى مايلي

١- تحديد وتحليل المخاطر الماليه في المصارف التجاريه

٢- تحليل سياسات اداره المخاطر الماليه في المصارف التجاريه وتحديد دور اداره المخاطر في المصارف

رابعا: فرضيات البحث

اعتمد الباحث في اجابته على مشكله البحث واهدافه في الفرضيات التاليه

١- مدى التزام المصارف التجاريه بمقاييس محاسبيه تتعلق براس المال

٢- مدى تطبيق معايير مرنه للحكم على مدى ملائمه راس المال المصرف بمعنى الحكم على حاله كل مصرف على حده بناء على درجه المخاطر التي يتعرض لها المصرف والضروف التي يمر بها

خامسا: اساليب جمع المعلومات

اولا: الجانب النضري حيث اعتمد الباحث المصادر المتوفره في المكتبات من الكتب والمجلات ومواقع الانترنت

ثانيا : الجانب العملي : البيانات المتوفره في الجهه المبحوثه بمصرف بابل

التجاري الحسابات الختاميه للسنوات التاليه

(٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢)

المبحث الثاني الدراسات السابقه

دراسه (الفضلي ، الشمالي٢٠٠٣) حيث قام الباحثان بدراسه تحليليه للمخاطر العقاريه في المصارف الاسلاميه اللاربويه في الكويت في محاوله للوقوف على اسلوب متكامل للاداره هذه المخاطر وقد اعتمد الباحثان على استقصار رئي العملاء الواعدين بالشراء من خلال طرح استبانه لعينه عشوائيه فقد تناولت الدراسه بيئه المعملات العقاريه في المصارف الاسلاميه ثم تناولت مخاطر العمل مع مصارف الاسلاميه في المجال العقاري واخير اداره المخاطر المعملات التجاريه في المصارف الاسلاميه وباستخدام اساليب التحليل الاحصائي تبين للباحثان اثر خصائص العملاء من حيث السن والنوع والمؤهل الدراسي والحاله الاجتماعيه والجنسيه والدخل والوضيفه ومدى معرفه العملاء بالاخطار المتعلقه بالمعاملات التجاريه ومدى معرفتهم بالمسوليه القانوينه على المخاطر العقاريه في المصارف الاسلاميه وايضا اهم اسباب تعثر العملاء واخير اهميه دور التامين التكافلي في تغطيه المخاطر الغير تجاريه الخاصه بعقارات في المصارف الاسلاميه بالكويت جنبا الى جنب مع سياسات اداره المخاطر التجاريه الاخرى وان هذا التكامل في اداره المخاطر العقاريه فوق انه مطلب ضروري فانه امر ممكن

دراسه (الفيومي وضاهر ٢٠٠٥) بعنوان محددات المخاطر النظاميه للمصارف الاردنيه قام الباحثان بفحص العلاقه بين الخصائص الماليه للمصرف والتي تم قياسها من خلال النسب المحاسبيه وبين المخاطر النظاميه (السوقيه) والتي تم قياسها من خلال معامل بيتا وقد تضمنت الدراسه رابعه عشر مصرفا تجاريا استثماريا او دنيا خلال الفتره من ١٩٩٧-٢٠٠١ وباستخدام نموذج الانحدار التجمعي لكل البنوك العينه ولجميع سنوات الدراسه توصلت الدراسه الى ان المحددات الاساسيه ذات الدلاله الاحصائيه للتغيير في المخاطر السوقيه للمصرف ي نسبه الملكيه الى مجموع

الاصول والعائد على الملكيه ونسبه القروض الى مجموع الاصول والحجم وتقترح الدراسه على المصارف بان تركز على خصائها الماليه التي تشكل رؤيه السوق لدرجه المخاطر السوقيه التي تواجهها نتيجه ذلك يمكن ان تحصل على تقيم ايجابي من قبل السوق

دراسه (١٩٩٠) saunders et فقد تم تاثير الخصائص المصرف في درجه المخاطر السوقيه مع مرور الزمن وقد توصل الباحثون الى ان مخاطر المصرف ترتبط بعلاقه ايجابيه مع نسبه الاسهم المملوكه من قبل مديري المصرف حيث ستصبح الحوافز المتعلقه بقبول المخاطره اكثر قربا من الحوافز المتعلقه بالمالكين كما توصل الباحثون ايضا الى ان مخاطر المصرف ترتبط بعلاقه ايجابيه مع الرفع المالي وعلاقه عكسيه مع حجم المصرف

دراسه (١٩٩٤) Madura et al حيث قام الباحثون بدراسه تاثير العوامل المؤثره في المخاطر المتوقعه exante للمؤسسات التي تقبل الودائع

المبحث الاول

دراسه تحليليه للمخاطر الماليه في المصارف التجاريه

١- مفهوم المخاطر الماليه في المصارف التجاريه

ان مفهوم المخاطر ليس جديدا على المصارف التجاريه بل يتعلق بكيفيه الحصول على مؤشرات القياس اللازمه للوقوف على تاثير هذه المخاطر على القيم الاقتصاديه للمصارف التجاريه كما ان الاهميه بمكان الوقوف على مفهوم الخساره ومسبباتها في المصارف التجاريه بصفه عمه يمكن تناول بعض المفاهيم للمخاطر الماليه والتي تتفق مع طبيعه المخاطر المعرضه لها المصارف التجاريه

١-١ يعرف (Williams and heins.1989.p8) الخطر بانه الانراف في النتائج التي يمكن ان تحدث خلال فتره محدده نتيجه موقف معين ويقصد بالانحراف في النتائج الانحراف غير المرغوب فيه او الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعه او التي يامل تحقيقها بينما الانحرافات المرغوب فيها لاتمثل خطرا بالنسبه للمصارف

١-٢- يعرف(د.ممدوح،١٩٩.ص ٨٨٩) الخطر بانه الوف من تجاوز الخساره الماديه الفعليه للخساره المتوقعه (محتلمه) نتيجه حادث مفاجئ من هذا المفهوم يتضح لنا ان المخاطر تتمثل في تجاوز (أي الانحراف الموجب) الخسائر الماديه المتوقعه

١-٣- يعرف (د.الشمري، ١٨٩.٢٠٠٩) المخاطر في المفهوم المالي فانها تشير الى تقلب العوائد وعدم استقرارها او التقلبات في القيمه السوقيه للمصرف
ويعرف الباحثون المخاطر الماليه على انها ايه احداث مستقبليه تؤدي الى اثار سلبيه على اداء المشروع (المصرف) مما يحول دون تحقيق اهدافه او استغلاله للفرص المتاحه

٢- نشاه وتطور الخطر في البيئه المصرفيه

لقد ساعدت عده عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئه المصرفيه في السبعينات فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد وكانت العمليات المصرفيه التجاريه تقوم اساسا على تجميع الموارد والتسليف وسهلت محدوديه المنافسه على تحقيق ربحيه عادله ومستقره

وكانت الهيئات التنظيميه مشغوله بسلامه القطاع المصرفي والسيطره على قوه خلق النقود الخاصه بها والحد من مخاطرها ولن توجد الحوافز الدافعه للتغير والمنافسه اما اواخر التسعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع ومن بين القوى الدافعه الرنيسه كان هناك ثلاث عوامل زعزعت الاستقرار هي

* الدور المتضخم للاسواق الماليه
*التحرر من اللوائح والقواعد التنظيميه
* ازدياد المنافسه

ومنذ تلك الفتره تم التحرر بشكل جذري من مجموعه المنتجات والخدمات المطروحه بواسطه المصارف ونوعت معظم المؤسسات الائتمانيه نشاطاتها بعيدا عن انشطتها الاصليه وضهرت منتجات جديده من قبل العاملين في الاسواق الماليه بشكل خاص مثل المشتقات الماليه وعقود المستقبليات ومع هذا النمو السريع دخلت المصارف مجالات عمل جديده واجهت مخاطر جديده وضهر منافسون جدد في مجال الاعمال للمصرفيه التجاريه كالمؤسسات التجاريه وتناقصت الحصه السوقيه للانشطه الوساطه مع نمو اسواق راس المال واشتدت المنافسه داخل الحصص السوقيه للقائمه ونتيجه لموجات التغير السابقه الذكر والتي رغم سرعه تطورها الى انها تطورت على نحو منتظم فقد برزت اداره المخاطر بقوه شديده لتصبح واحده من اهم الوضائف الاداريه ضمن المؤسسات المصرفيه

٣- المخاطر ضمن البيئه المصرفيه

سوف نستعرض اللمخاطر الموثره على الموسسات بشي من التفصيل

٣-١ المخاطر الائتمانيه تعرف المخاطر الائتمانيه بانها مخاطره ان يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف وينشا عن العجز عن السداد خساره كليه اوجزئيه لاي مبلغ مقرض الى الطرف الاخر ولهذا النوع من المخاطر اهميه قصوى من حيث اهميه الخسائر المحتمله وتتم مراقبه هذه المخاطر عاده من خلال اجراءات كلاسيكيه متبعه في المصارف فنظم الحدود تضع سقفا للمبلغ المقرض لاي عميل او لعدد من العملاء داخل صناعه واحده او بلد واحد وذلك تطبيقا لسياسه التنويع لضمان عدم عجز نسبه كبيره من العملاء عن الدفع في حال حدوث ازمه ما

ولكن قياس المخاطره الائتمانيه يثير العديد من القضايا منها ان الارصده المعلقه وقت التخلف عن الدفع لاتكون معلومه مسبقا وغالبا مايتم تقديم نوعيه المخاطره من خلال التقديرات الترتيبيه للديون وهذه التغيرات تكون داخليه بالنسبه لمصرف ما او خارجيه اذا كان مصدرها وكالات تقدير ومن خلال معرفه نوعيه الديون او القروض يمكننا القيام بالقياس الكمي لاحتماليه عجز العملاء عن السداد ورغم ذلك فنتيجه هذا القياس غير دقيقه تماما فالبيانات التاريخيه لحالات العجز عن السداد سوى حسب فنه التقدير او حسب الصناعه المتاحه ولكن لايمكن تخصيصها لعميل معين وايضا مدى عمليات الاسترجاع غير معروف ومنه فان الخساره تتوقف على نوع الضمان

٢-٣ مخاطر السيوله

لابد للمصرف من مواجهه الطلب على السيوله الناشئه عن رغبه العملاء في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على القروض (د. عبدالله والطراد ٢٠٠٦ ص ١١١) تعرف مخاطر السيوله بانها من المخاطر الرئيسيه والتي عاده مايشا اليها

* لاسيوله شديده
* عدم القدره على تدبير الاموال بتكلفه عاديه
* عدم وجود احتياطي السلامه الذي توفره محفظه الاصول السائله

وينتج عن هذه الاسيوله الشديده للافلاس ومنه فان مخاطره السيوله مخاطره قاتله ومع ذلك فان هذه الاحوال عاده ماتكون ناتجه عن مخاطر اخرى كعجز عميل كبير مثلا مؤديا ذلك الى اثاره قضايا متصله بالسيوله ممايؤدي الى حدوث حالات سحب ودائع على نطاق واسع او اغلاق حدود التسهيلات الائتمانيه بواسطه المؤسسات الاخرى الساعيه لحمايه نفسها من حدوث عجز محتمل ويمكن للاثنين معا ان يحدث ازمه سيوله شديده تؤدي الى الافلاس وهناك معنى اخر لمخاطر السيوله وهي ان قيم الاصول قصيره الاجل غير كافيه لمقابله المطلوبات القصيره الاجل او التدفقات النقديه غير المتوقعه الى الخارج ومن هذا المنطق تكون السيوله هي احتياطي الامان الذي يساعد في كسب الوقت في الضروف الصعبه واخيرا تعني مخاطر السيوله ايضا مواجهه صعوبات في تدبير الاموال ومن ذلك ترتبط مخاطر السيوله بالقدره على تدبير الاموال بتكلفه معقوله ومثل هذه القدره هي محصله نوعين من العوامل

* السيوله السوقيه التي تتفاوت بمرور الوقت
* سيوله المصرف

ويتم تحديد او التعبير عن موقف سيوله مصرف ما بواسطه الخرائط الزمنيه للاستخدامات ومصادر الاموال المتوقعه وتحدد هذه الخريطه الزمنيه الفجوه الموجوده بين استخدامات و

ومصادر الاموال ومع الوقت تتكون صوره اجماليه لموقف السيوله ومنه وجدت اداره المديونيه للاداره الفجوات المستقبليه في حدود معقوله

٣-٣- مخاطر تشغيليه

بالامكان وضع تعريف محدد لمخاطر التشغيل وحسب لجنه بازل بانها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفايه او اخفاق العمليات الداخليه او الاشخاص او الانظمه والتي تنجم عن احداث خارجيه ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونيه ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجيه والمخاطر النظاميه

وكذلك وهي تلك المخاطر المتصله باوجه الخلل الوضيفي وقد ينتج ذلك عن عواقب وخيمه وتضهر هذه المضاهر على مستويين

* المستوى الفني عندما يكون نضام المعلومات اومقاييس المخاطره قاصره
* المستوى التنظيمي ويتعلق باثباتات باثبات ومراقبه المخاطر وكل القواعد والسياسات ذات الصله

٣-٤ مخاطر اسعار الفائده

تعرف مخاطر اسعار الفائده بانها مخاطر تراجع الايرادات نتيجه لتحركات اسعار الفائده وتولد معظم بنود الميزانيه الختاميه ايرادات وتكاليف يتم ربطها باسعار الفائده بواسطه مؤشر وحيث ان اسعار الفائده غير مستقره لذلك فان الايرادات تكون غير مستقره ايضا واي شخص يقرض او يقترض يكون معرضا لمخاطر اسعار الفائده

ولخفض هذه المخاطر تلجا المصارف الى تثبيت الاسعار المتغيره ضمن فتره زمنيه معينه والفتره بين التعديلين ليس بالضروره ان تكون ثابته على الرغم من تحرك السوق كما وتقدم المصارف قروض ذات سعر فائده ثابت مع الاحتفاض بخيار التسديد الفوري للقرض واعاده الاقراض بالسعر الجديد

وهنالك مصادر اخرى لمخاطره اسعار الفائده وهذا المصدر كامن في الخيارات الضمنيه في المنتجات المصرفيه وهي لاتنشا مباشره من تغير اسعار الفائده بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردودات وتكاليف ممارسه الخيارات المتضمنه في المنتجات المصرفيه ويجرون اختيارهم تبعا لضروف السوق

ولهذا فان قياس مخاطره الخيارات اصعب من قياس المخاطره العاديه التي تنشا من الربط البسيط باسعار السوق بواسطه مؤشر

٣-٥- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر انحرافات السلبيه لقيمه مراقبه تحركات السوق لمحفظه التداول اثناء الفتره المطلوبه لتصفيه العملات

مكاسب المحفظه السوقيه هي الارباح والخسائر الناشئه عن المعاملات أي هبوط في القيمه سوف ينتج عنه خسائر سوقيه للفتره المناضره المساويه للفرق بين قيم مراقبه تحركات السوق في البدايه والنهايه

كما ان فتره الاستحواذ غير مناسبه لتقيم المخاطر السوقيه حيث انه يمكن ان يتقرر في أي لحضه تصفيه ادوات او التحوط من المتغيرات المستقبليه في قيمتها وتكمن المخاطره في ان القيمه السوقيه تتحرك اثناء الفتره المطلوبه لتصفيه المعملات السوقيه وهاذا هو السبب ان المخاطر السوقيه مقصوره على فتره للتصفيه اما خارج تلك الفتره فيكون من المخاطره طابع مختلف حيث انها تكون مخاطره قصور مراقبه المحفظه السوقيه حيث ان القيم السوقيه تمكن ان تنجرف بقيم كبيره قبل فتره التصفيه او قبل اتخاذ القرار بالتحوط ضد التقلب بقيمتها السوقيه ومنه في هذه الفتره تكون هذه المخاطر مخاطر تشغيليه وليست مخاطر بحته

٣-٦- مخاطر الصرف الاجنبي

تتمثل مخاطره العمله في ملاحضه تحقق خسائر نتيجه التغيرات في اسعار الصرف وتحدث التباينات ي المكاسب بسبب ربط الايرادات والنفقات باسعار الصرف بواسطه مؤشرات او ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الاجنبيه

ان مخاطره الصرف الاجنبي مجال كلاسيكي لتمويل الدولي ومخاطره الصرف الاجنبي متضمن في مخاطر السوق وبالنسبه لمعاملات السوق تكون اسعار الصرف الاجنبي مجموعه بفرعيه من الموشرات السوقيه التي تتم دراسه تباياتها مع المؤشرات السوقيه الاخرى والطريقه التقليديه للتعامل مع مخاطر الصرف الاجنبي هي اداره المخاطر وفقا كل عمله فيما يتعلق بالمحفظه المصرفيه

٣-٧- مخاطر القدره على الوفاء بالالتزامات

مخاطره القدره على الدفع او الوفاء بالالتزامات هي مخاطر عدم القدره على تغطيه الخسائر المتولده من كافه انواع المخاطر بواسطه راس المال المتاح ولذاك فان المخاطره القدره على

الوفاء بالالتزامات هي مخاطره عجز المصرف عن السداد وهي مطابقه ايضا للمخاطر الائتمانيه المتكبده من قبل الاطراف المقابله للمصرف

ان القدره على الدفع هي النتيجه النهائيه لراس المال المتاح وكل المخاطر التي تم تحملها الائتمان وسعر الفائده والسيوله والمخاطر السوقيه والتشغيليه ولهذا فان مخاطر القدره على الدفع جوهريه بالنسبه لجهات المنظمه فالقضيه الاساسيه المتصله بكفايه راس المال هي تحديد أي مستوى من راس المال ينبغي ربطه بالمخاطره الاجماليه من اجل المحافضه على مستوى مقبول من اليسر ولذلك فان مبداء الكفايه راس المال يتبع ويؤسس التوجهات الرئيسيه لاداره المخاطر وهذا يمكن تلخيصها في المبادئ التاليه

* كل المخاطر تولد خسائر محتمله
* الحمايه النهائيه من هذه الخسائر تتمثل في راسس المال
* يجب ضبط وتسويه راس المال بمايتفق مع المستوى المطلوب اجعله قادرا على استيعاب الخسائر المحتلمه المولده بواسطه كل المخاطر

ويتطلب تنفيذ هذه المبادى

* ان يتم اجراء قياس كمي لكل المخاطر من حيث الخسائر المحتمله
* ان يتم اشتقاق مقياس للخسائر الاجماليه المحتمله المتولده عن المخاطر المحتمله وقد وجدت اليوم مقاييس موضوعيه مستخدمه مثل القيمه المعرضه للمخاطره او راس المال المعرض للمخاطره

المبحث الثاني

سياسات اداره المخاطر الماليه في المصارف التجاريه

سبق ان وضحنا ان المصارف تواجه العديد من المخاطر الماليه مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وخاطر العمليات او التشغيل ومخاطر الاستثمار وغير ذلك وكذلك المخاطر غير الماليه البحته مثل مخاطر الاختلاس ومخاطر الامانه ومخاطر الحريق ومخاطر السطو ومخاطر السرقه والمخاطر الهندسيه ومخاطر الشيخوخه والعجز والوفاه والمرض واصابات العمل للعاملين وغير ذلك من المخاطر المختلفه ونضرا لاهميه دور المصارف في خدمه وتنميه بناء الاقتصاد القومي حيث انها تعد الشريان الحيوي الذي يحقق منه النمو والاستقرار والتطور لاي نشاط اقتصادي وذلك من خلال قبول الودائع وفي نفس الوقت تساهم في تمويل مشروعات التنميه من خلال منح القروض ولذلك سنتعرض لمفهوم واميه وكيفيه اداره المخاطر في هذا القطاع الحيوي من وجه نضر تامينيه

-مفهوم اداره المخاطر - يعرف (د ممدوح ،١٩٩، ص ١٣٩) اداره المخاطر بانها الاسلوب العلمي لتحديد الاخطار التي يتعرض لها الفرد او المشروع وتصنيفها ثم اختيار انسب الوسائل لمواجهتها او لمواجهه الخسائر المترتبه عليها باقل تكلفه ممكنه وهذا يعني ان اداره الخطر تتم من خلال استخدام الاسلوب العلمي سواء كانت اجراءات او قوانين او تعليمات وذلك اما للحد من تكرار الخساره او تخفيف وطئه الخساره (شده الخساره) في حاله حدوثها او تحقيق الهدفين باقل تكلفه ممكنه وحتى يمكن القيام بوضيفه اداره الخطر على الوجه الاكب وباقل تكلفه ممكنه فان هناك من الخطوات او المراحل التي تمر بها عمليه اداره الخطر وهي

-اكتشاف وتحديد الخطر التي يتعرض لها المشروع

- تحليل او قياس الخطر

- اختيار الطريقه المناسبه لاداره الخطر

-تنفيذ الطريقه المختاره

- تقييم الطريقه المنفذه

يعرف(د. سلامه ، ١٩٨،ص ٥١) اداره الخطر بانها التوصل الى وسائل محدده للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حدوثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجه الخطر لدى صاحب الخطر ومدير كل ذلك باقل تكلفه ممكنه

وبذلك تهدف اداره الخطر الى الحد من اثار الخطر التي تهدد نشاط الافراد او المشروعات عن طريق خوفهم على ضياع رؤس اموالهم ودخولهم او الاثنين معا كما تهدف الى وضع سياسه مثلى ذات اهداف محدده لمجابهه الخسائر المتوقعه او الحد منها باقل تكلفه ممكنه في حدود الضروف والملابسات والامكانيت والنتائج المتوقعه والمتعلقه بموضوع الخطر من ناحيه وبالقائم باداره الخطر من ناحيه اخرى بينما يعرف (s.travis.pritchett.et.al.1996.p26) اداره الخطر على انها عمليه اتخا القرار والتي عن طريقها تستطيع المنظمه او الشخص تخفيض النتائج السلبيه وبذلك فان اداره الخطر تعمل على تخفيض التكاليف وهناك اربعه انواع للتكاليف المرتبطه بتحقق الخطر هي تكاليف الوقايه وتكاليف الفرصه الضائعه والتكاليف النفسيه والتكاليف تمويل الخساره

لذلك فان اداره الخطر كعمليه اتخاذ قرار تمر بمراحل او الخطوات التاليه

- وضع الاهداف
- تحديد الاخطار التي تتعرض لها المنشاه
- تقييم الاخطار
- تحديد وتقييم السياسات (البدائل) الممكنه لمواجه الخطر (اتخاذ القرار)
- اختيار العلاقه الملائمه لاداره الخطر (تنفيذ القرار)
- تطبيق السياسه المختاره
- التقييم والمراجعه (مراقبه النضام)

يعرف الباحثون اداره المخاطر في المصارف بانها تحديد وفهم وتقييم المخاطر التي تواجه عمل المشروع المصرف والتاكد من بقائها ضمن الدرجه المحدده والمقبوله من قبل الاداره العليا واتخاذ الاجراءات اللازمه لتخفيفها او الحد من اثارها على اساس مبدئي لعائد التكلفه وبالاضافه الى التاكد من توفر مصادر الموال فيها راس المال بشكل يضمن تحقيق الاهداف والغايات المرسومه وبما ينسجم مع توجيهات مجلس الاداره والتشريعات والقوانين المحليه والدوليه

الاهداف الاستراتيجيه لاداره المخاطر في المصارف

لاداره المخاطر العديد من الاهداف الاستراتيجيه الهامه ويصنفها (p42jeorjeregda1998) الى مجموعتين رئيسيتين هما

اولا – الاهداف التي تسبق تحقق الخسائر pre.loss.oibjectives وتتمثل في الاقتصاد economu تخفيض القلق reduction مقابله الالتزامات الخارجيه المفروضه externallu

ثانيا- الاهداف التاليه لتحقيق الخسائر

post.loss.objective
وتتمثل في بقاء المنشا survivalof firm استمراريه العمليات cont
inue.operition
استقرار العوائد stipilituoferning الاستمراريه في النمو jrowthcont in ue
المسؤليه الاجتماعيه ى social.responsipilitu
ولذلك تطمع اداره المصرف الى تحقيق الاهداف الاستراتيجيه التاليه لاداره المخاطر
تعريف المخاطر التي يتعرض لها المصرف اثناء قيامه بتقديم الخدمات المصرفيه
- وضع اليه لتقيم حجم وتذبذها واثرها على المصرف
- وضع منظومه المخاطر المقبوله للمصرف واداره المخاطر لتحقيق عوائد مستهدفه في كل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات
- الالتزام والتوافق مع تعليمات الجهات الرقابيه المختلفه
- وضع اليه المراقبه والاشراف المستمر على المخاطر في الموجودات . المطلوبات . الايرادات والمصروفات والممارسات الاداريه
- بناء اداره مخاطر فعاله بهدف تعزيز التحتم الموسسي وتوفير نضام اداري قوي بحيث تصبح فيه اداره المخاطر جزء لايتجزء من العمل اليومي لكل فرد في المصرف
- تحفيز الاداره على اتخاذ قرارات مدروسه المخاطر لاغتنام كافه الفرص المتاحه في ضل البيئه التنافسيه والمتقبله التي يعمل بها المصرف
- تحسين الاداء وتعظيم الربحيه من خلال التقيم لافضل التحديدات التي تواجه عمل لمصرف ورفع سويه القرارات المتخذه والتاكد من وجود انظمه ضبط وتحكم داخليه بهدف تخفيف الخسائر وخفظ التكاليف
- تطبيق المقاييس الاكثر تمثيلا للمخاطر (على سبيل المثال احلال مقياس راس المال المعدل بالمخاطر raroc بدلا من معدل العائد على حقوق الملكيه roeفي سبيل الوصول بالمصرف لتحقيق اداء مالي متميز
- العمل على تنويع مصادر اموال المصرف واتخاذ الادوات اللازمه لاداره الخطوات السيوله وايجاد مصادر بديله للاموال
- التوافق مع متطلبات معيار basel والتشريعات والقوانين المحليه والدوليه
الارتقاء بمستوى الاداء وزياده الربحيه وخفض وتجنب الخسائر المحتمله للمصرف من خلال الاداره الفعاله للمخاطر للحصول على تصنيف مرتفع من قبل هيئات التصنيف العالمي خلق ونشر ثقافه المخاطر في المصرف

- اتخاذ القرارات استنادا الى معلومات وبيانات تاخذ بينه المخاطر في الاعتبار
-مساعده الانشطه المختلفه على تحقيق اهدافها ضمن بينه مخاطر مقبوله بحيث يحقق المصرق العواند المرجوه باقل درجه ممكنه من المخاطر
- توفير المؤشرات المبكره التي تنبه الى وجود المشاكل قبل حدوثها لاتخاذ الاجراءات المناسبه لمعالجتها او تجنبها
- ضمان تنفيذ الر قابه المستمره على جميع العمليات في حدود الاطر المقرره بموجب السياسات والاجراءات المعتمده لدرء هذه المخاطر
- عمل التحوط لمنع سلبيات التي قد تنتج عن هذه المخاطر وعليه ينبغي احتواء هذه المخاطر ضمن حدود الممارسات المصرفيه السليمه

- تطبيق سياسات(وسائل) اداره الاخطار في المصارف

تتعدد سياسات او اساليب اداره المخاطر بتعدد انواع المخاطر ومواصفاتها والضروف التي تحيط بهاويصعب وضع سياسه مثلى لاداره نوع معين من المخاطر يمكن تطبيقها في جميع الحالات بدون استثناء فهناك من العوامل ابيئه المحيطه بالخطر ومتخذ القرار والقائم على اداره الخطر مما يستدعي الاساليب التي يستعمل في اداره الخطر مهما تشابهت اوصافه او ضروفه واداره الخطر تعمل على التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من جهه والتقليل من حجم الخسائرالمتوقعه من جهه اخرى وذلك باقل كلفه ممكنه وذلك يكون من مسوليه الشخص او الجهه المسوله عن اداره الخطر واتخاذ القرارات الخاصه بها ان تكشف المخاطر اولا ثم القيام بتحليل وتصنيف تلك المخاطر ثم قياس هذه المخاطر ومن خلال حساب احتمال تحقق هذه المخاطر وحسب حجم الخسائر المتوقعه في حاله وقوعها ثم اختيار افضل الوسائل لمواجهه تلك المخاطر والحد من اثارها

ويقوم مفهوم اداره المخاطر على مجموعه من الاساليب العلميه التي يجب اخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار لمواجه أي خطر وذلك من اجل منع او تقليل حجم الخسائر الماديه المحتمله ومن ثم الحد من ضاهره عدم التاكد وتقوم اداره المخاطر بالمصارف باتخاذ القرارات التي يستطيع المصرف من خلالها تخفيض النتائج السلبيه للخطر وبذلك فان اداره المخاطر تعمل على تخفيض التكاليف المصاحبه (المرتبطه) للخطر

وسبق ان وضحنا ان اهم التكاليف المرتبطه بالخطر تتمثل فيما يلي

١- تكاليف التحكم في الخساره (التحكم في الخطر)

٢- تكاليف الفرصه الضائعه

٣- التكاليف المعنويه او النفسيه

٤- الخسائر الماديه المصاحبه للخطر

٥- الخسائر الفعليه التي تتحقق نتيجه تحقق الخطر

ويقصد بسياسات اداره الاخطار هي تلك الاساليب العلميه التي يتقرر اتباعها بعد دراسه وتحليل القرارات وما ينتج عنها من اخطار وبعح ان يتاكد متخذ القرار من مقدرته على ممارسه تلك القرارات وهذه الاخطاء تنقسم سياسات اداره الاخطار الى ثلاثه مجموعات رئيسيه هي(دز سلامه ، ١٩٨،ص ٥٤-٧٠)

المجموعه الاولى// سياسات افتراض الخطر وتشمل

- سياسه افتراض الخطر بدون تخطيط مسبق

- سياسه افتراض خطر مع التخطيط مسبق

- سياسه الوقايه والتحكم في الخسائر

المجموعه الثانيه سياسه تخفيظ الخطر وتشمل

- طرق الفرز والتنويع

-طريقه جمع الاخطاء

- طريقه التامين

بينما يرى(د. ممدوح ١٩٩ص١٤٨-١٤٩) ان هناك اسلوبين لاداره الخطر هما

الاسلوب الاول: تخفيض الخطر في ضل هذا الاسلوب فانه يتم البحث عن طريقه يمكن من خلالها مواجهه الخطر وبالتالي تخفيض مجموع الخسائر التي يتحملها الفرد او المشروع خلال فترهزمنيه معينه وايضا تخفيض مجموع الخسائر التي يتحملها المجتمع خلال نفس الفتره ولذلك فان اسلوب تخفيض الخطر يهدف الى تخفيض احتمال حدوث الخطر او تخفيض حجم الخسائر الفعليه في حاله حدوثها او الاثنين معا واهم الطرق المستخدمه لتخفيض الخطر تجنب الخطر / التحكم في الخسائر/ توزيع الخطر

الاسلوب الثاني : تمويل الخسائر المترتبه على تحقيق الخطر

في ضل هذا الاسلوب لابد من مواجهه الخطر ومحاوله تخفيض احتمال او حجم الخسائر الفعلي حيث يتم البحث عن وسيله يمكن من خلالها تدبير التمويل الازم لمواجهه الخسائر المترتبه على تحقيق الخطر وبالتالي تخفيض نصيب الفرد او المشروع من الخسائر التي تتحقق خلال فتره معينه ولاكن دون تخفيض للخسائر التي تتحقق له او المجتمه فكلما في الامر ان الخسائر توزع على عدد اكبر سواء تعرض للخساره ام لا

ومن اهم الطرق المستخدمه في تمويل الخسائر المترتبه على تحقيق الخطر

- تحمل الخطر
- تجميع الاخطار
- تحويل(نقل)الخطر

وبعد ان يتم تحديد الاخطار الاعراض لها المصرف وقياسها تاتي مرحله اختيار وتطبيق السياسه المناسبه لمواجهه كل خطر على حد وتعد هذه المرحله من مراحل اداره الاخطار بمثابه اتخاذ القرار حيث يجب على مدير الخطر اتخاذ القرار بشان انسب السياسات المتاحه للتعامل مع كل خطر على حدولاتخاذ قرار اختيار سياسه معينه لمواجه خطر معين فان مدير الخطر ياخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخساره وحجم الخساره الماديه المحتمله والعوامل المساعده للخطر والموارد المتاحه لمواجهه الخساره اذا تحققت ويتم تقييم المزايا والتكاليف benefit.inalusis.cost لكل سياسه متاحه لمواجهه الخطر ويمكن اختيار السياسه التي تزيد فيها المزايا على التكاليف

وتقوم اداره المخاطر بالتعرف على الوحدات المعرضه للخطر ثم تقدير حجم الخساره المحتمله في حاله وقوع الخطر ومن ثم اختيار انسب الوسائل المناسبه لمواجهه هذه المخاطر في تكلفه تلك الوسيله وهناك طرق عديده لمواجهه المخاطر يمكن ايجازها في مايلي

١- سياسه تجنب الخطر
٢- سياسه التحكم في الخطر(سياسه الوقايه و المنع) من خلال منع الخساره اوتخفيض الخساره
٣- تحمل الخطر(الاحتفاض بالخطر)
٤- تحويل الخطر (العقود والتامين)

وفيما يلي شرح لهذه السياسات :

اولا:سياسة تجنب الخطر

يقصد بسياسة تجنب الخطر امكانية تجنب الخسائر والأضرار المادية الناتجة عن تحقق الخطر ومع ان طريقة تجنب الخطر هي من اكثر الطرق فعالية لان اتباعها يؤدي الى انعدام الخطر كليا الا انه اتباعها في حياتنا العملية يظل محصورا في نطاق ظيق جدا وذلك لان الخطر متغلغل في جميع اوجه حياتنا العادية ولذا فقد استخدم هذه الطريقة جزئيا في الحالات ذات درجة الخطورة العالية جدا وايضا في الحالات التي قد تبلغ فيها الخسائر المتوقعة اكبر من الحد الذي يستطيع متخذ القرار تحمله .وليس لهذه الطريقة اي تكلفة حيث تنعدم المواجهة اصلا نتيجة التجنب او الابتعاد عن الخطر (سلامة.١٩٨٦ .٣٥-٤٠)

ثانيا :سياسة التحكم في الخطر

يقصد بهذه السياسة اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لمنع وتقليل فرص تحقق مسببا الخطر في صورة حادث .والحد من الاثار الناتجة في حال تحقق هذا الخطر .ويتضمن ذلك استخدام الاساليب العلمية والفكرية والتي قد تكون ارشادات او تحسين في طرق التفكير او ترشيد لطرق الاداء كما قد تعتمد على استخدام بعض المعدات والاجهزة الفنية التي تمكن من تحقيق اهداف هذه السياسة .وتعرف سياسة التحكم في الخطر (الوقاية والمنع)بأنها مجموعة الاجراءات والاساليب التي تحد من تكرار الخطر او تقلل من شدة الخسائر الناتجة في حالة حدوث الخطر .ولبيان مدى تطبيق المصارف لسياسة التحكم في الخطر كاحد سياسات ادارة الاخطار المالية في المصارف التجارية فأننا نطبقها على مخاطر الائتمان .ومن هذه الوسائل والاساليب (سلام .موسي ،٢٠٠٧، ٧٠-٧٣)

١-دراسة عناصر منح الائتمان :وتشمل خمس عناصر لمنح الائتمان وهي الشخصية والمقدرة ،رأس المال ،الظمانات، الظروف الاقتصادية.

٢-الاستفسار عن العميل :ويمكن تقسيم مصادر المعلومات الى ثلاث مصادر رئيسية هي :المصادر الداخلية للمصرف،المصرف المركزي والمصارف الاخرى ،المقابلات الشخصية مع طالب القرض.

٣-تدريب موظفي المصرف .

٤-التزام موظفوا ادارة الائتمان بأجراءات منح التسهيلات الائتمانية.

٥-اتباع المصرف لأجراءات ووسائل علاج الديون المتعثرة .

٦-اتباع المصرف لنظام تدقيق ورقابة داخلي قوي بمثل خط الدفاع الاول بمواجهة مخاطر الاختلاس والتلاعب بأموال المصرف من قبل الموظفين.

٧-اعتماد المصرف على خبراء متخصصين في شؤون الاستثمار لتحديد معالم الاستراتيجية العلمية التي يساعد على ادارة محفظة الاستثمارات.
٨-قيام المصرف بوضع خطوط رئيسية للتنظيم الداخلي يجب اخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية تقسيم الاعمال في المصرف.

ثالثاً :سياسة تحمل الخطر

ويقصد بهذه السياسة من الناحية التأمينية قيام صاحب الخطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الاثار على تحقق الخطر. وتتبع هذه السياسة اذا كانت المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة المادية على مواجعة هذه الخسائر .او في حالة عدم وجود سياسات اخرى يمكن لصاحب الخطر اتباعها وتحمل الخطر باحدى الطريقتين
الطريقة الاولى :طريقة تحمل الخطر بدون تخطيط .
الطريقة الثانية :طريقة تحمل الخطر مع وجود تخطيط
ويمكن تطبيق هذه السياسة لادارة المخاطرالمالية في المصرف من خلال بعض الاعمال والامور المصرفية التي تحدث داخل المصرف ومنها:

١-تقرر ادارة المصرف سنويا اعدام نسبة من الديون الرديئة والشكوك في تحصيلها واعتبارها من الديون المعدومة او القروض الهالكة .والديون المعدومه او القروض الهالكه هي القروض التي استنفذ المصرف كافة الطرق الممكنة بتحصيلها بحيث اصبح مستحيلا تحصيل جزء منها ويلاحظ مصرفيا ان المصرف عندما يفقد امله في تحصيل هذه القروض يقوم باعدامها وذلك لان استمرار مبالغ هذه القروض ضمن اجمالي القروض يؤثر على قدرة المصرف المركزي حيث السقوف الائتمانية الممنوحة .
٢- تتحمل ادارة المصرف في بعض الاحيان مخاطر السحب على المكشوف لبعض العملاء وهو مايسمى منح تسهيلات بدون ضمان (جاري مدين على المكشوف)وذلك لاصحاب السمعة الممتازة والذين يكسبون ثقة المصرف ومن العملاء القدامى
٣-تنقسم القروض من حيث نوع الضمان وهي الغالبية العضمى. وقروض بدون ضمانات التي تمنح للعملاء الجيدين وذلك اعتماد على السمعة المالية وقوة المركز المالي ذلك كمحاولة كسب عميل جديد او الاحتفاد بالعميل الحالي ،ولكن لايحبذ ان تكون القروض بمبالغ كبيرة ضمان لها من مخاطر جسيمة.

مما سبق نجد ان المصرف يتبع سياسة تحمل المخاطر مع تخطيط .

رابعا:سياسة (نقل)الخطر

أ- نقل الخطر من خلال العقود :

ويقصد بهذه السياسه تحويل عبء الخطر الى شخص او جهة اقدر على مواجهة هذا الخطر من خلال الشخص (او الجهة)صاحب (صاحية) الخطر مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما ،وينظم تحويل الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها وطرفي العقد وحقوق والتزامات كل طرف .

ويتم تطبيق هذه السياشة لادارة المخاطر المالية في المصرف من خلال بعض الامور منها:

١-موافقة المصرف في بعض الاحيان على منح قرض لعميل بضمان وديعة عميل اخر في المصرف(كفيل)وعند تعثر العميل المقترض في السداد يتم الرجوع الى الوديعة الضامنه والحصول عب قيمة القرض منها وبالتالي قام المصرف بتحويل مخاطر عدم قدرة العميل على السداد الى صاحب الوديعة الاصلية .

٢-تحويل مخاطر عدم تمكن بعض العملاء من السداد الى مؤسسه ضمان القروض وذلك مقابل التنازل عن جزء من الفوائد التي حصل عليها المصرف لصالح هذه المؤسسة .

٣- وضع حدود معينه بدوائر التسهيلات الائتمانية لكل فرع من فروع المصرف وعندما يطلب عميل قرض يفوق هذا السقف يتم تحويل هذا الطلب الى المركز الرئيسي لاتخاذ القرار .

٤-عند تعثر العميل في السداد يتم تحويل القضيه الى الدائرة القانونية بالمصرف لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتحثيل الاقساط او التصرف في الضمانات المقدمة للقرض.

٥-قيام بعض المصارف بتحويل مخاطر عدم السداد الى شركات التأمين والتي تتعهد بسداد الاقساط التي لم تسدد مقابل اقساط يدفعها المصرف عند التعاقد.

ب-من خلال التامين .

تعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في ادارة الخطر تتمتع بالثقة المالية وتتعهد في اطار التزام تعاقدي بتحمل عبء الخطر المتقول الى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على تكلفة تتناسب مع هذا العبء وينضم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى عقد التامين.

نتائج الاختبارات الكميه / دراسه حاليه في مصرف بابل التجاري
مساهمه خاصه

- نبذه مختصره عن تاسيس مصرف بابل واهدافه

١- تاسيس المصرف والتطور في راس المال

تم تاسيس مصرف بابل (شركه مساهمه خاصه) براسمال قدره ٥٠٠مليون دينار بموجب شهاده التاسيس رقم ٦٧٦٦ في تاريخ ٤/٦ /١٩٩٩ وحصل على اجازه ممارسه الصيرفيه من البنك المركزي العراقي برقم ص أ/ ١١/٤٦١/٣/٩ في تاريخ ١٩٩٩/٦/٨ وبتاريخ ١/٨/ ١٩٩٩ باشر المصرف عمله في بنايه الخضيري الواقعه في الباب الشرقي عند مدخل شارع الرشيد في نهايه عم ٢٠٠٢ انتقل الى بنايته الجديده ملك المصرف الواقعه في شارع السعدون مقابل وزاره الزراعه

- تمت زياده راس مال المصرف عده مرات ليصبح في بدايه عام ٢٠٠٤ ١٨٠٠ مليون دينار

- خلال سنه ٢٠٠٤ تم زياده راس المال مرتين الاولى بنسبه ٢٥٠% ليصبح راس المال (٦.٣٠٠ مليار) وتم كافه الاجراءات بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٣١ ثم زيد راس المال بنسبه ٥٩% ليصبح راسمال المصرف ١٠ مليار دينار واستكملت اجراءات الزياده بدايه عام ٢٠٠٥

- استنادا الى قرار الهيئه العامه بجلستها المنعقده بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٨ تم زياده راس المال الى ٣٠ مليار دينار وتمت كافه اجراءات الزياده نهايه شهر تموز ٢٠٠٥ بموجب كتاب دائره مسجل الشركات المرقم ٩٤٩١ في ٢٠٠٥/٧/٢٥

-تنفيذا لتوجيهات البنك المركزي العراقي بزياده رؤس اموال المصارف تم زياده راس مال المصرف الى ٥٠ مليار دينار وتم كافه اجراءات الزياده في ٢ حزيران ٢٠٠٩ بموجب كتاب دائره المسجل الشركات المرقم ٨٥٥٠ في ٢٠٠٩/٦/٢٩ ثم زيد راس المال الى ١٠٠مليار وتم كافه اجراءات الزياده بموجب كتاب دائره مسجل الشركات المرقم ٩٦٥٨ في ٢٠١١/٨/٣

- ابتدءا من يوم ٢٠١٣/١/٢٧ وتنفيذا لتوجيهات البنك المركزي العراقي بالوصول الى راس المال المطلوب البالغ ٢٥٠ مليار دينار ابتداء المصرف للاكتتاب بزياده راس مال المصرف الى ١٥٠ مليار دينار

- اهداف المصرف

ان اهداف المصرف هي المساهمه في الانشطه التنمويه للاقتصاد العراقي ضمن اطار السياسه العامه للدوله وذلك عن طريق ممارسه اعمال مصارف الاستثمار والاعمال المصرفيه التجاريه المتنوعه المحليه والدوليه لحسابه او لحساب الغير وفق القوانين النافذه وبالتعاون مع الجهاز المصرفي والجهات الاستثماريه الاخرى التي يتبعها التطور الاقتصادي في القطر وفقا للسياسه الاقتصاديه والماليه للدوله

جدول رقم واحد بيانات المصرف بابل التجاري لخمس سنوات متتاليه

التفاصيل	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
صافي الدخل	٦،٥٣٨،٤٢٤،٦٦٣	٤،٣٠٧،٣١٩،٥٥٥	٥،٠٠٠،٠٩٨،٤٢٨	٥،٧٩٩،٢١٧،١٦٦	٥،٨٧٧،٠٤٥،٢٧٤
اجمالي الموجودات	١٢٢،٤٣٦،٩٨٩،٣٨٨	١٦٨،٥٢١،٥٤٩،٣٩٩	٢٠١،٢٤٢،٦٤١،٥٧٧	٢٧٠،٠١٧،٢٧٣،٠٦٨	٣٠٣،٦٥٣،١٤٤،٣٧٠
حق ملكيه	٣٩٦٣٦٣٠٧٢٧٥	٥٥٣٦٢٩٧٥٢٣٥	٥٩٨٣٣٧٠٧١٤٧	١٠٦٩٤٥٧٢٤٨٧٧	١١١٩٦٩٤٤٩٥٤٠
اجماي ودائع	٧٩٣٨٠٢٩٧١٢٩				
الموجودات المتداوله	١١٤٥٧٢٥٧٨٩٤٦	١٥٤١٦٠٩٩٤٨٠٠	١٨١٨٤٢٧٣٦٧٩٦	٢٤٤٦٥٥٩٥٩٠٣٤	٢٧٤٢٧٥٢٧٤٩٧٥
القروض والتسهيلات	٧٦٣٩٩٩١٠٢٧٤	٨٠٨١٣٣١٩٩١	١٠٧٦٩٠٣٨٦٩٢	٣٥٢٦٦٣٦٣٥٨٠	٣١٨١٠٧٠٤٨١٢
اجمالي المطلوبات	١٢٢٤٣٦٩٨٩٣٨٨	١٦٨٥٢١٥٤٩٣٩٩	٢٠١٢٤٢٦٤١٥٧٧	٢٧٠٠١٧٢٧٣٠٦٨	٣٠٣٦٥٣١٤٤٣٧٠
الاستثمارات	٤٠٥٥٤٧٩٩٦٥٦	١٧١٥٥٢٩٠٣٥	١٨٥٦٥١٠٨٨٤	٣٠٤٢٧٢٥٢٣٠	٣٠٤١٥٢٤١٨٠
راسمال	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
النقد	٧٨٢٧١٠٢٢٠٥٧	١٢٨٢٩٥٨٤٧٢٥٧	١٤٠٣٩١٤٦٦٤٦٣	١٤٧٨٢٨٥٨٨٦٤٦	٠٢٣٤٣٥٤٦١

النسب والمؤشرات الماليه بعد التحليل المالي لبيانات المصرف بابل التجاري لمده خمس سنوات متتاليه

جدول رقم ٢

التفاصيل	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
كفايه راس المال	%١٢١	%١٥٥	%١١٦	%١٠٦	%١٥٠
نسبه السوله	%١٤٢	%١٢٥	%١٢٨	%١٠٦	%٩٦
roa	%٧٥	%١٤٤	%١٣٦	%٩٢	%٨٧
roe	%١٢٣	%٦٦	%٣١٠	%٣٥١	%٣٧٦
الحسابات والودائع	%٢٢٠	%١٩٨	%٢٢٨	%١٥١	%١٦٩
متراكم احتياطي الطواري	%٥.٦	%٤	%٤.٢	%٣.٤	%٢.٦

التحليل المالي (بابل التجاري)

وجد الباحث من خلال عمله على تحليل البيانات الماليه لمصرف بابل التجاري ان نسبه كفايه راس المال قد سجل اعلى نسبه في عام ٢٠٠٩ قدرها ١٥٥%ويليها عام ٢٠١٢ بنسبه ١٥٠% مما يعني نجاح سياسات المصرف في الحفاض على نسبه راس المال في المصرف ولكن تراجعت النسبه في سنتي ٢٠١٠و ٢٠١١ بمسبه مختلفه وهذا لم يؤثر على استخدام المصرف سياسه الحفاض او الحصول على راس مال كافي اما السيوله والتي تشير على قدره المصرف على تسديد التزاماته كانت في سنه ٢٠٠٨ قد سجلت اعلى نسبه وهي ١٤٢% وبعد ذلك انخفضت النسبه بالتدريج الى ان وصلت النسبه في السنه الاخيره من عينه البحث ٢٠١٢ الى ٩٦% يعني في هذه الحاله اخفق المصرفي في استخدام السياسه المناسبه في اداره السيوله

النسب والمؤشرات الماليه بعد التحليل المالي لبيانات المصرف بابل التجاري لمده خمس سنوات متتاليه

جدول رقم ٢

التفاصيل	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
كفايه راس المال	%١٢١	%١٥٥	%١١٦	%١٠٦	%١٥٠
نسبه السوله	%١٤٢	%١٢٥	%١٢٨	%١٠٦	%٩٦
roa	%٧٥	%١٤٤	%١٣٦	%٩٢	%٨٧
roe	%١٢٣	%٦٦	%٣١٠	%٣٥١	%٣٧٦
الحسابات والودائع	%٢٢٠	%١٩٨	%٢٢٨	%١٥١	%١٦٩
متراكم احتياطي الطواري	%٥.٦	%٤	%٤.٢	%٢.٤	%٢.٦

التحليل المالي (بابل التجاري)

وجد الباحث من خلال عمله على تحليل البيانات الماليه لمصرف بابل التجاري ان نسبه كفايه راس المال قد سجل اعلى نسبه في عام ٢٠٠٩ قدرها ١٥٥%ويليها عام ٢٠١٢ بنسبه ١٥٠% مما يعني نجاح سياسات المصرف في الحفاض على نسبه راس المال في المصرف ولكن تراجعت النسبه في سنتي ٢٠١٠و ٢٠١١ بمسبه مختلفه وهذا لم يؤثر على استخدام المصرف سياسه الحفاض او الحصول على راس مال كافي اما السيوله والتي تشير على قدره المصرف على تسديد التزاماته كانت في سنه ٢٠٠٨ قد سجلت اعلى نسبه وهي ١٤٢% وبعد ذلك انخفضت النسبه بالتدريج الى ان وصلت النسبه في السنه الاخيره من عينه البحث ٢٠١٢ الى ٩٦% يعني في هذه الحاله اخفق المصرفي في استخدام السياسه المناسبه في اداره السيوله

وبمعدل عائد على الموجودات poa قد سجل اعلى نسبه في عام ٢٠٠٩ بمقدار ١٤٤% ويليها عام ٢٠١٠ بقيمه ١٣٦% وهذا يعني نجاح سياسات المصرف التجاريه التي ساهمت في توليد الارباح التي خطط لها المصرف ولكن تراجعت في عامي ٢٠١١ بنسبه ٩٢٥ % وفي عام ٢٠١٢ بنسبه ٥٧% ممايدل على انخفاض معدل ارباح وضعف قدره المصرف في هذه الاعوام على توليد الارباح

اما مؤشر معدل العائد على حقوق الملكيه roa كما هو مبين في الجدول رقم ٢ لنسب التحليل لمصرف بابل التجاري كان في سنه ٢٠٠٨ بنسبه ١٢٣% وانخفض بشكل كبير في سنه ٢٠٠٩ ووصل الى ٦٦% والتي شكلت ادنى نسبه للسنوات عينه البحث ممايدل ذلك على عدم تحقيق الارباح لهذا العام وبدات بالارقام بالاعوام الاخيره لسنوات عينه البحث حيث وصل الى اعلى حد في اخر سنه ٢٠١٢ بقيمه ٣٧٦% وهذا يعني ان المصرف لديه قدره كبيره في تحقيق الارباح

ومعدل عائد على الودائع الذي يستخدم لقياس مدى نجاح سياسات اداره المصرف على توليد ارباح من الودائع المودعه لديهم ففي عام ٢٠٠٨ كان المؤشر عاليا بسبب زياده الودائع حيث وصل الى نسبه ٢٢٠ % ولكن انخفض في العام الذي يليه ٢٠٠٩ الى نسبه ١٩٨% ومن ذلك بدا في لزياده في عام ٢٠١٠ فقد وصل الى نسبه ٢٢٨% وهذا يعني مؤشر جيد وقابل الى توليد الارباح وتراجعت قليلا في السنوات الاخيره من عينه البحث ممايعني قدره مصرف بابل على تحقيق الارباح من خلال الودائع المتوفره لديه

اما نسبه متراكم الاحتياطي الطوارى فقد سجلت اعلى نسبه في عام ٢٠٠٨ وقد وصلت الى نسبه ٥.٦% بمعنى قدره المصرف على مواجهه الامور الطارئه عاليه وهذا مؤشر جيد ويليه عام ٢٠١٠ بتراجع بسيطه بنسبه٤.٢% واما اخر عامين من عينه البحث قد انخفضت النسبه بشكل كبير أي في سنه ٢٠١١ و٢٠١٢ وصلت نسبه ٢,٤% و٢.٦% على التوالي وهذا يعني اصبحت قدره المصرف على مواجهه امور طارئه اقل مماكان عليها في السابق وهذا بسبب اخفاق المصرف في استخدام سياسات ناجحه المتعلقه في متراكم احتياطي الطواري

المبحث الاول

الاستنتاجات

اسفرت نتائج البحث عن مجموعه من الاستنتاجات يمكن ايجازها بالاتي

١- اضهرت النتائج زياده اهتمام الموسسه محل البحث بمستوى اهميه مؤشرات كفايه راس المال ممايشير الى مدى التزامهم بتطبيق تلك المقاييس المحاسبيه والمعايير المرنه

٢- اوضح البحث ان موشرات المقاييس المحاسبيه لمصرف بابل التجاري وان دورها كان واضحا ومؤشرا جيد في تحسين المؤشرات من خلال ملاحضه نتائج التحليل

٣- تبين ان مصرف بابل التجاري قد حقق نتائج عاليه فيما يخص مؤشر العائد على حق الملكيه

٤- في مصرف بابل التجاري قد اسهم في تنميه روح الابداع والمبادره وخير دليل على ذلك زياده راس ماله ٣٠ مليار عام ٢٠٠٨ وصولا الى ١٠٠مليار في عام ٢٠١٢ وبالاعتماد على قدرته الذاتيه ممايعكس تحويل مصرف من منظمه مستجيبه الى منظمه مبادره ومبدعه

٥- تهتم اداره الاخطار في المصرف بالتركيز على اداره مخاطر الائتماء باعتبارها اهم المخاطر الماليه التي تنعرض لها المصارف التجاريه

٦- على الرغم من التطورات التكنلويه الحديثه وفي ضل التزايد عمليات المصرف الالكتروني اصبحت مخاطر التشغيل والعمليات اكثر تاثيرا في عمليات الصارف مما يستدعي الامر ضروره الانتباه لها

المبحث الثاني

التوصيات

يتناول هذا المبحث اهم التوصيات التي توصلت اليها البحث في ضوء الاستنتاجات وكالاتي

١- ضروره تفعيل الاهتمام بالسياسه الاداره الاخطار في التعامل مع الاخطار الماليه في المصارف الى الحد من اثارها الماليه على المصرف

٢- خلق ونشر ثقافه الاخطار في المصارف وكيفيه ادارتها

٣- تطوير انظمه انذار مبكر عن طريق تطوير برامج حاسوب تزود اداره المصرف والجهات المعنيه بكشوف دوريه تتضمن التطورات المستمره في الاخطار المعرض لها المصرف ووسائل ادارتها

٤- اهتمام القيادات المصرفيه في تطبيق واتباع الاصول والقواعد المصرفيه عند اتخاذ القرارات الخاصه بمنح تسهيلات لائتمانيه ومتابعه تنفيذها وتحصيلها

٥- من الضروري وجود استراتيجيه اعاله واضحه المعالم لاداره الاخطار الماليه في المصارف التجاريه

٦- مراقبه اتزان المصرف باجراءات وسياسات اداره المخاطر وكذلك حدود المخاطر بكافه انواعها

المصادر

اولا – المصادر العربيه

١- الكتب

- الشمري،صادق راشد اداره المصارف/الواقع والتطبيقات العمليه (عمان الصفاء ،٢٠٠٩)
- اسامه عزمي سلام ، شقيريونوري موسى اداره الخطر والتامين (عمان دار حامد ٢٠٠٧)
- المنصوري _ محمد توفيق شوقي سيف النصر سيد التامين الاصول العلميه والمبادئ العلميه (الكويت جامعه الكويت ،١٩٨٨)
- سلامه عبدالله سلامه الخطر والتامين الاصول العلميه والعمليه (الكويت ، جامعه الكويت ١٩٨٨)
- خالد امين عبدالله الطراد اسماعيل ابراهيم اداره العمليات المصرفيه – المحليه والدوليه (دار وائل ،٢٠٠٦)
- ممدوح حمزه احمد اداره المخاطر (القاهره دار الثقافه العربيه ،١٩٩٧)
- ابو بكر عيد احمد دراسات وبحوث في التامين (عمان دار صفاء ،٢٠١٠)

٢- المجلات

- د. بلعزوزبن علي استراتيجيه اداره المخاطر في المعالات الماليه مجله الباجث العدد/٧،جامعه الشلف(٢٠٠٩/٢٠١٠)

ثانيا : المصادر الاجنبيه

1-George e rejda principles of risk management and insurance 8th ed .newyork addson -wesley longman inc 1998

2-C.arthur williams ir and richard m. Heins risk managment and insurce new york mc graw.hill1991

3-S stravis pritchett joan t schmit helen l doepinghans and janes l.athearn risk management and insurance ed new york west publishing company 1